اي مخرجها بن ائمة الذين من الجوامع والسنن والمسانيد فلا اعزوا الى شئ منها
الا بعد التثبت والتفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا اكتفي بعزوه الى من
ليس من اهله وان جل كعظماء المفسرين قال ابن الكمال كتب التفسير مشحونة
بالاحاديث الموضوعة وكابرا نقلها ان الصدر الاول من اتباع المجتهدين
لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره فرفعوا في الجزم بنسبة
احاديث كثيرة الى النبي صلى الله عليه وسلم ومن عوا عليها كثيرا من الاحكام
مع ضعفها بل ربما دخل عليهم الموضوع ومن عدت عليهم في هذا الباب
هفوات وحفظت عليه غلطات الاسود الاسد الكرار الذي اجمع على
جلالته الموافق والمخالف والمعادي والمحالف وطارصيته في المشرقين
والمغربين الاستاد الاعظم امام المحدثين وتبعه عليه معاصره القواعد دهقان
المعاقل والمعاند الذي اعترف بامامته الخاص والعام حجة الله تعالى
على الانام علي عمر الليالي والايام مولانا حجة الاسلام رضي الله عنهما
في كثير من عظماء المذاهب الاربعة وهذا لا يقدح في جلالتهم بل وكا
في اجتهاد المجتهدين اذ ليس من شرط المجتهد الاحاطة بكل حديث
في الدنيا قال الزين العراقي في خطبة تخريجه الكبير للاحياء عادة المتقدمين
السكوت عما اوردوه من الاحاديث في تصانيفهم وعدم بيان من
خرجه وبيان الصحيح من الضعيف الا نادرا وان كانوا من ائمة الحديث
حتى جاء المزي فبين وقصد الاولى ان لا يقبل الناس النظر في كل
علم في مظنته ولهذا بني الرافعي مبني على طريقة الفقهاء مع كونه
اعلم بالحديث من المزي المذهب كلاما **فتركت القشر** بكسر القاف **واخذت اللباب** اي اجتنبت الاخبار التي حكم عليها النقاد بالوضع او
ما قاربه مما اشتدت نكارته وقويت الريبة فيه الممكن عنه بالقشور ايت
بالصحيح والحسن لذاته او لغيره وما لم يشتد ضعفه الممكن عنه باللباب
والترك ان لا يتعرض للامر حسا او معنى والقشر واحد القشور والقشرة
اخص منه وقشر العود وغيره نوع عنه قشره والاخذ جوز الشئ
وتحصيله ذكره الراغب قال الزمخشري ومن المجاز جاء بالجواب القشر
واللباب بالضم الخالص ولب كل شئ خالصه واخذ لبابه خالصه

ودرايته يلب الرجل يكسره ويستخرج لبه **وضنة** اي هذا الجامع يعني
حفظته يقال صان الرجل عرضه عن الدنس فهو صين والمتصاونة
خلاف الابتذال وفلان يصون عرضه صون الربط وجب مصون
وصنت الثوب من الدنس والثوب في صوانه والعرس في صوانها ومصونها
ومصانها وهو بخلافها وهذا ثوب صنيت لا ثوب بذلة وهو يتصون
من العايب ومن المجان فرس ذو صون وابتذال وهو يصون هن به
اذا ادظرمنه دخيرة ذكره الزمخشري **عما** اي عن اثبات حديث **تفرد**
به اي برواية راو **ووضاع** للحديث على النبي صلى الله عليه وسلم **او كذاب**
وان لم يثبت عنه خصوص الوضع بعين اتهم بها بزنة الاثر بوضع
الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم او الكذب وصيغة المبالغة هنا غير
مرادة اذ غرضه صونه حتى عمن لم يتعمد عليه سوى وضع حديث واحد
او كذب ولو في لفظة واحدة اما اذا لم ينفرد بان شاركه في روايته
غيره فلا يحتاج الى المؤلف عن ايراده لاعتضاده ثم ان ما ذكره من
صونه عن ذلك غالبي اذ دعاي والافكثيرا ما وقع له انه لم يصرف
الى النقد الاهتمام فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام
كما سترا موضحا في مواضعه لكن المعصة لغير الانبياء معذوره والغفلة
على البشر شاملة منتشرة وقد اعطي الحفظ حقه واداي من تاديته
الغرض مستحقه فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث
في الارض والكتاب مع ذلك من اشرف الكتب مرتبة واسماها
منقبة والذنب الواحد او المتعدد مع القلة لا يهجر كاجله الحبيب والروض
النضير كما يترك بجمل تبر قريب قال الراغب وغيره ليس يجب ان
يحكم بفساد كتاب لخطا مارقع فيه من صاحبه كصنيع العامة اذا
وجدوا من اخطا في مسئلة حكموا على صنعته بالفساد وداهم ان
يعتبروا الصناعة بالصانع خلاف ما قال علي كرم الله وجهه
الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف اهله وليس يدرون ان
الصناعة على شئ روحاني والمتعاطي لها يباشرها بجسم وطبع
نفاهما العجز فهو خليق بوقوع الخطا منه انتهى قال المصنف